النص وموجّهات القراءة والتفاعل في الدرس اللساني الحديث

د/ حمو الحاج ذهبية

جامعة/ تيزي وزو

كان للنصّ حظّ وافر من العناية في الدراسات اللغوية الحديثة، وكانت هناك أراء واختلافات عديدة من منظّر إلى آخر، وذلك حسب الاختلاف المعرفي والرافد الفلسفي لكل باحث، إذ سعى كلّ منهم إلى تقديم الصورة، التي تكون أكثر تفتّحا، متجاوزين بذلك التقوقع، الذي وقعت فيه لسانيات الجملة، لأنّهم كانوا يعتقدون لعدّة سنوات بأنّ الجملة وحدة ثابتة في النصّ، ولا يمكن أن تتغيّر وأنّها أداة التواصل الإنساني، لتصل بهذه المفاهيم إلى أنّ التّواصل يكون بنصوص وليس بجمل، وهو الأساس المنهجي، الذي قامت عليه لسانيات النصّ.

يعرّف إبراهيم أنيس النصّ بقوله:" النصّ أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل نصصت الرجل، أي استقصيت مسألته عن الشيء حتّى أستخرج ما عنده، وكذلك النصّ في السيّر، إنّما هو أقصى ما تقدر عليه، أي إذا بلغت سنها المبلغ الذي يصلح أن تحاقق وتخاصم على نفسها، وهو الحقاق فعصبتها أولى بها من أمّها"[1]، كما يقال نصّ الحديث، أي رفعه وأسنده إلى صاحبه، وبلغنا من الأمر نصّه أي شدّته، لتنحصر جلّ التعريفات في الوضوح، والتّمام، والبيان، والإسناد. أمّا التعاريف والمفاهيم الاصطلاحية، فهي كثيرة ومتنوّعة بتنوّع الخلفيات والرّوافد الفلسفية لكلّ باحث.

لقد اعتمدت الدّراسات اللغوية منذ نشأتها على الجملة، بفهم اتّسم بالتباين والغموض حتى وقتنا الحالي، ففي النّحو القديم تداخلت مع الكلام، ثمّ استقلّ كلّ منهما على يدّ "جمال الدّين ابن هشام"، ليكون الكلام عنده هو:" القول المفيد بالقصد، والجملة: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدهما"[2]، لقد فرّق ابن هشام بين الجملة والكلام، إلا أنّ الغموض وارد من حيث ربط الكلام بغاية، وجعل الجملة محلّ المزاوجة بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر، دون أن يكون لها قصد من وراء التلفظ بها.

---

[1]- إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (د.س.ن)، ص191.

[2]– نقلا عن محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق العربي، القاهرة 1991، ص148.

لقد وردت تعريفات كثيرة للجملة لا يسعنا وضعها في هذا المقام، إلا أنّه يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

1- **جملة نظام:** وتمثّل شكل الجملة المجرّد، اعتمد عليه النحاة التوليديون التحويليون، والتجريد هنا يعني تناول الجملة في معناها المستقل بعيدا عن السياق.

2- **جملة نصّية:** وهي جملة تتّسم بالتّواصل مع جملة أخرى يحتويها نصّ ما، أو هي المنجزة فعلا في مقام ما، ولها مدلولها داخل السياق لملابسات، لا يمكن حصرها، ويترتّب عن هذه الملابسات الفهم والإفهام[1]، وبالتالي فإنّ الدّلالة تكون من خلال الاتساق والانسجام، والنّوع الأول يقع في نطاق الجملة، وحيث أوجد النّظام اللغوي عددا من وسائل التّرابط داخل الجملة، منها ما يعتمد على الفهم والإدراك الخفي للعلاقات، ومنها ما يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة، بينما نجد عند "جون ليونز J.Lyons" وجها آخر لهذا التّقسيم:

- جملة نصّية: وهي الجملة التي تستقل بدلالتها داخل النصّ.
- جملة غير نصّية: وتوجد عندما تعطي دلالة ما، كأنّها نصّ أو إشارة إلى نصّ.

تعود مرجعية النصّ إلى المفسرين والفقهاء والأصوليين، ثمّ المتكلّمين والبلاغيين، ممّا أدى إلى حدوث تطوّر دلالي داخل المصطلح في مراحله المختلفة، وكان بالإمكان أن يتشكّل المصطلح في حقل معرفي متكامل تنطوي تحت لواء النصّ[2]. والسبب في نشوء هذا المصطلح في كتب التّفسير وفي علم الأصول مردّه إلى ضرورة فهم النصّ القرآني، والإحاطة بأسراره، فصنفوا أصول القرآن والسنّة ضمن النصّ، وبما أنّ علوم العربية هي معجزة العرب وميدان تفوّقهم، فأساس دراساتهم كان نابعا من صلب هذا الوافد اللغوي الجديد، وبذلك تبلور تعريفان للنصّ: النصّ ما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا، أو ما لا يحتمل التأويل، ومنه جاءت مقولة " لا اجتهاد مع النصّ"، وتعريف خاص يتلخّص في قولهم " النصّ ما ازداد وضوحا على الظاهر، لمعنى في المتكلّم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل: أحسنوا إلى فلان، الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمّي، كان نصّا في بيان محبته[3].

بينما في العصر الحديث، اكتسب النصّ مفاهيم أخرى مع المحدثين، فعبد المالك مرتاض لا يحدّد النصّ من خلال حجمه أو كمّه، أو من خلال مجموعة الجمل، التي يحتويها، فقد يكون النصّ جملة

---

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط5، مكتبة الخانجي، ج1، الكويت 1985، ص76.

[2]-محمد الصغير بناني، "مفهوم النصّ عند المنظّرين القدماء"، مجلة اللغة والأدب، ع12، الجزائر 1997، ص25.

[3]- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة بيروت، لبنان 1985، ص241.

واحدة، كالأمثال الشعبية، والحكم السائرة، والأحاديث النبوية التي تجري مجرى الأحكام[1]. أمّا النصّ من حيث دلالته، فهو شبكة معطيات ألسنية وبنيوية وإيديولوجية، كلّها تسهم في إخراج النصّ إلى حيّز الفعل والتأثير، وهنا يستند عبد المالك مرتاض إلى نظرية القراءة في تحديد مفهوم النصّ الأدبي، الذي يقوم على التجديدية بحكم مقروئيته، ولعلّ هذا ما تطلق عليه جوليا كريستيفا بـإنتاجية النصّ، أي أنّ النصّ ذو قابلية للعطاء بتعدّد موجّهات القراءة[2]. في حين ينظر إبراهيم الفقّي إلى النصّ على أنّه حدث تواصلي يشترط لأن يكون كذلك عدّة معايير، إذا غاب أحدها تُنتزع من النصّ صفة النصّية، وهي: السبك، الحبك، القصدية، القبول، المقبولية، الإخبارية، الإعلام، المقامية، والتناص[3]. وهو ما أشار إليه "دي بوغراند" في تحديده للمعايير النصّية، وهو تعريف شامل لا يلغي أحد أطراف الخطاب، فيبدو أن القارئ والسياق عناصر جوهرية في تمييز النصّ عن اللانصّ بمفهوم "نور الدين السدّ"[4]، إنّها عناصر جوهرية تشكّل كلاّ متكاملا، والتّرابط بين عناصر النصّ المذكورة سابقا هي السمة، التي تجعل منه نصّا وليس محدّدا بمجموعة من الجمل.

وهناك من الباحثين من يحيل على الافتراضات المسبقة في تحديد النصّ ومن بينهم "صلاح فضل"، وتتجلى في هذا المجال مجموعة من الدلالات، التي يسمح بها النصّ، وهي دلالات يتعيّن على القراءات النقدية تحديد مكوناتها الفنّية بالاستعارات، والرّموز، وأشكال التكرار، والتوازي، والإيقاع، والتصوير، والشفرات السردية، ممّا يتميّز به النصّ الأدبي عن النصوص الأدبية الأخرى، ويدعو قارئه إلى أن يتبيّن فيه دلالات مفتوحة غير أحادية منسجمة مع شكل الخطاب، ومرتبطة في الآن ذاته بطبيعته الشعرية.

إنّ تعدّد المفاهيم المقدّمة للنصّ عند العرب، يعزى في كثير من الأحيان إلى المنطلقات المعرفية، التي انطلقوا منها، والملاحظة ذاتها وجدت عند الغربيين، إلا أنّ الفارق يبدو واضحا في التفاصيل والمعالم المرتبطة بالنص عندهم، فقد اتّخذ في المنحى البنوي، وفي النحو التحويلي التوليدي مفهوما مركزا على الاستعمال اللغوي (الكلام والأداء)، وذلك بوصفه كمّا لا نهائيا من الناحية النّظرية، بغية الوصول إلى الكشف عن النّظام اللغوي، الذي يحكم هذا الخطاب، بهدف الولوج إلى تحليل علمي وفق آليات ومناهج

---

[1]– عبد المالك مرتاض، في نظرية النصّ، مج1، المجاهد، ع1424، ص57.

[2]–المرجع السابق، ص57.

[3]–صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصّ بين النّظرية والتّطبيق، ط1، دار قباء للطباعة، القاهرة (د.س.ن)، ص33–34.

[4]–نور الدين السدّ، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر1997، ص68.

صارمة (تحليل المورفيمات، الفونيمات...)، إلا أنّ مثل هذه النّظرة لم يستقر لها قرار، إذ أعيد النّظر في تحديد النصّ في منتصف الستينات من القرن العشرين، ولوحظ بأنّ العلامة اللغوية هي النصّ وليست الجملة فحسب، بل بناء النصّ أيضا يفسّر النّظام اللغوي بمفهوم " كلاوس برينكر"[1].

أمّا مفهوم النصّ القائم على التّواصل، فيقصد به لسانيات النص، الذي ظهر في السبعينات من القرن الماضي، فقد جاء ليعيب القوانين القائمة على الثبات والاستقلالية، وينظر إلى التّداخل في العملية التواصلية، إذ يشكّلها متكلّم وسامع، تجمعهما شروط وعلاقات معيّنة والمرجعية في ذلك هي التّداولية، التي تحاول دائما شرح شروط الفهم اللغوي، وهناك ممّن يحاول الجمع بين النظام اللغوي والتّواصل، وهو ما يحيل إلى التّكامل النصّي، لأنّه يحدث مراعاة كلا الاتّجاهين، ويمكن بذلك اعتبار النصّ وحدة لغوية تواصلية في الآن ذاته، ويمكن الاستعانة بالتعريف، الذي جاء به "كلاوس برينكر" من حيث أنّ :" النصّ عبارة عن تتابع محدود من العلاقات اللغوية المتماسكة في ذاتها وتشير بوصفها كلا إلى وظيفة تواصلية"[2]. ليكون بذلك النصّ كلاّ موحّدا، تساهم في تشكيله العديد من الجوانب انطلاقا من شكله إلى مجموعة الظروف و السياقات المتعلّقة بجميع أطراف العملية الخطابية.

- التداولية اللسانية والتداولية النصّية:

هل يجدُر بنا الحديث عن التداولية النصّية؟ يبدو ممّا ذكره الباحثون في حديثهم عن إشكالية التّلفظ والملفوظ أهمية طرح سؤال جوهري وهو: ألا يمكن أن تكون لسانيات النصّ هي التّداولية النصّية؟ يمكن القول أنّ التداولية، أو بالأحرى تحليل الخطابات لها دور في دراسة ما يفعله المتكلّمون باللغة أو بالكلمات، والجمل المعزولة، أقل من دراسة الملفوظات المضبوطة في النصوص، التي ينتجونها.

منذ 1920، حدّد شارل بالي (اللساني السويسري) اللغة باعتبارها وسيلة في خدمة التّفاعل* L'interaction، فإذا كان للتداولية طموح دراسة بعد الأفعال الخطابية، فذلك يعني إيجاد علاقة بين

---

[1]–كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنصّ، مدخل على المفاهيم الأساسية والمنهجية، ترجمة وتعليق وتمهيد سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر(د.س.ن)، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص28.

* نقل مفهوم الفعل الذي نتداوله كثيرا في الدراسات الحديثة (التداولية بخاصة) من الفلسفة التحليلية، وتحديدا من "الأفعال الكلامية"، والملاحظ أنّ أغلب الأفعال لا يتمّ تحقيقها إلاّ بصفة لغوية أو غير لغوية، والتّوجيه يمكن أن يحدث عن طريق تلك الأفعال في إنجازها الحقيقي، أو عن طريق الكلمات في حال كتابتها، أي في حال تجسّدها الكتابي بما يتضمّنه من أدوات ومعاني. أمّا التفاعلية فهي مرتبطة بمواد متعدّدة: التحليل النفسي، علم النّفس التفاعلي، علم النفس الاجتماعي،

لسانيات النصّ وتحليل الخطاب والتداولية، ولكن إذا كانت التداولية هي نظرية ذهنية أكثر من كونها علما اجتماعيا، فإنّ لسانيات النصّ باعتبارها ميدانا فرعيا من تحليل الممارسات الخطابية ليس لها مقام في مثل هذا التّخصص.

وتطبيقا لما ذُكر، نجد أنّ فريديريك نيف f.Nef (1980)، وفرانسيس جاك F.Jacques (1987)، وامبرطو إيكو Eco، .U قد وظّفوا تسمية "التداولية النصّية" عرضًا رغم وجود مثل هذا التعيين في التيار الألماني Textpragmatik المؤسس على تصوّر واسع للتداولية. مثلما وجدنا جون ماري شيفر j.M.Shaeffer، يوظّفه في مقاله الموسوم " Texte"[1]، وبذلك قام بإدخال مفهوم النصّ في الإطار التّواصلي بشكل واضح.

إنّ اختيار مصطلح " التداولية النصّية"، الذي استعمله جون ميشال أدام J.M.Adams منذ 1988 و1989 لا يبدو بديهيا في وقتنا الحالي، ذلك أنّ الدراسات شهدت تطوّر ما يدعى بـ"تداولية الخطاب" عن طريق موشلر وربول J.Moeschler, Anne Reboul (1998)، المنغرسة في نظريات الذّهن، والمضطلع إليها باعتبارها غير لسانية. ويبدو أنّ التّوجيهات المعرفية أكثر منها توجيهات خطابية اجتماعية لهذه التداولية أبعدت الخطاب كليّة من التجذّر في العلوم الاجتماعية، التي كان منبعها كلاّ من سوسور وشارل بالي، إضافة إلى أنّ عدم قدرتها على معالجة النّصوص في تسلسلها واستمراريتها أدّى إلى التشكيك في البعد الخطابي، وحتّى اللساني لهذه التداولية.

وبتحديد اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل خارج السياق، قامت اللسانيات التركيبية باعتبار الملفوظات نتاجا خاصا للترميز. إنّ الفونولوجيا والموفولوجيا، والتركيب والدّلالة، وباستخلاص الوحدات وقواعدها التركيبية، كانت مهمتها التنظير لوضع شمولي، مثلما ساهمت المقاربات التداولية في إعادة النّظر في الوجه التواصلي للغة، وفي انتقاد خطّية مبدأ وضع الفكر في اللغة، ونقله، ثمّ فكّ رموزه تناظريا من قبل المخاطب والمخاطَب. وفي المنظور التلفّظي، نتحدّث عن استراتيجيتي الإنتاج والتأويل، اللّتين تقحمان المشاركين في العملية التّلفظية باعتبارهما أطرافا فاعلة في مقامات تفاعلية، وهنا يمكن القول أنّ الملفوظات تؤول في السياق اللغوي والسياق غير اللغوي، وتؤخذ في وظيفتها التواصلية الاجتماعية.

وإذا انطلقنا من بعض الأعمال، التي شهدها العصر الحديث من:

اللسانيات، الفلسفة، الانثربولوجيا،....، ويبدو من الغريب حسب أوركيوني أن تتطوّر التفاعلات اللغوية في ميدان السسيولوجيا، ذلك أنّ التحليل التفاعلي تأسّس على يدّ سسيولوجيين.

[1] - J.Dubois et autres, Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Paris 1995, P.494-504.

- لسانيات التلفظ لإميل بنفنست (1966-1974).
- لسانيات التلفظ لونريش (1973)، وهي اللسانيات المتفتحة على النصّية.
- لسانيات أوسوالد ديكرو (1989)، التي تمثّل نظرية الحجاج في اللغة.
- الأعمال الإنجازية (الأفعال الكلامية) لأوستين (1962).
- القصدية والأفعال اللغوية لجون سورل (1969).

نلحظ أن الاهتمام كان منصبّا على العلاقات بين اللغة والسياق، ومن بين القضايا المطروحة للمعالجة: الأزمنة الفعلية، الإشارات الشخصية، المبهمات (بشكل عام)، الأفعال الإنجازية، وأفعال الخطاب، والافتراضات المسبقة (الاقتضاءات)، وبهذا المعنى، كان بإمكان هذه الأبحاث في توجّهها نحو فلسفة اللغة، ونظرية النصّ أو الحجاج أن تكون لها هيمنة لسانية.

إنّ عددا من الأبحاث التداولية مثل بحث سبربر وولسن D.Sperber, D.Wilson (1989)، وجاك موشلر وآن ربول J.Moeshler, A.Reboul (1998)، تتبنى التصوّر المعرفي لعلوم اللغة، وتنظر إلى النشاط اللساني باعتباره كفاءات متعدّدة تتطلّب مساهمة أنشطة فرعية "تفعيل الذّاكرة، تسيير الاستنتاجات، حل الغموضات (جايز Jayez ، 1987 :85). إنّ إنتاج الملفوظ وتأويله عمليتان تستدعيان معارف وعمليات ذهنية للتحليل والتنظير، إلا أنّ اللسانيات لم تتسلّح ولم تجهز بعد. فإذا كان ينبغي في نظر بروندونر Berrendonner (1981) إثبات المهام الإضافية للسانيات واللسانيات النفسية، فذلك يعني أنّه بإمكان التّحوّل المعرفي للبحث أن يمحو البعد النفسي الاجتماعي للممارسة الخطابية، وكذلك إيقاف تتطوّر التداولية اللسانية.

- هل من وجود للسانيات التوجيهية؟

لقد تحدّث هرالد وانريش Herald Weinrish المختص في لسانيات النص عمّا يدعى باللسانيات التوجيهية وذلك في 1977، فالمعطيات المورفوتركيبية المحتواة في النصّ تشكّل في نظره "شبكة توجيهية"، يقول وانريش:" تفترض النظرية التركيبية الموجزة التخطيط تصوّرا حواريا للغة، وليس مخاطبة ذاتية، وينبغي أن يكون النّموذج الأساس للتواصل هو نموذج التبادل بين المتكلّم (المؤلف)، والسامع (القارئ)، وفي التواصل الحواري [...] تكون العلامة اللسانية هي مقطع نصّي، يقوم المتكلّم من خلاله بحمل المتلقي على التّصرّف بطريقة ما [...]، فحسب هذا التّصوّر، فإنّ العلامة اللسانية هي فعل

توجيهي في وضعية تواصلية، واللسانيات المطابقة لهذا التّصوّر يمكن أن ندعوها بالتّداولية، وبالتحديد بالتداولية التوجيهية"[1].

لقد تحدّدت الحجج الخادمة لإقحام مفهوم التوجيه في النّظرية اللسانية، ونجدها مصاغة عند هينينغ نولكا Hening Nolké (1993)، وكذلك عند جورج كليبر George Kleiber(1994-1997). مثلما ميّز ميشال شارول Michel Charolle(1993) بين التضامنات التركيبية ذات المحدودية النصّية، والترابطات الخطابية، التي تعوّض ذلك، ومنها الروابط والعبارات الاستهلالية، التكرارات،....، يقول ميشال شارول:" إنّ هذه الترابطات تؤثّر انطلاقا من الجملة، ولكن العلاقات الناتجة ليست علاقات تركيبية ولا علاقات موضعية، إنّما علاقات تأويلية أو احتسابية Computationnelle، والإشارات الحاملة لهذه الترابطات لا تنشئ العلاقات بين الوحدات المكوّنة للخطاب، وإنّما تقوم بنقل التوجيهات، التي تسمح ببناء تمثيل للمحتوى. إنّ مثل هذه الإشارات من طبيعة دلالية وتداولية في الأساس"[2]، وفي نظر اللسانيات المقحمة للبعد التداولي لإحداث التلفظ، يكون كلّ إنتاج لفظي عبارة عن ظهور متميّز لمقصدية تواصلية.

إنّ فهم ملفوظ ما وتأويله يعني القدرة على الولوج إلى مجموعة من الفرضيات القصدية، التي تحفّز وتفسّر فعل التّفاعل اللفظي، ثمّ إنّ إعادة بناء توجّه النصّ، يعني في حقيقة الأمر القيام بمجموعة منن الاستنتاجات حول القصد أو المقاصد التواصلية، ولكن إعادة توجيه النصّ ليس بالأمر الهيّن أبدا، تقول فاطمة الشدي:"لابد للمتلقي أن يلج النصّ مزوّدا بطاقة معرفية قادرة على الهدم والبناء، ومحاولة تفكيك النصّ بقوّة الأدوات التي يملك، للوقوف على ذرائعه وممكناته، وأساليبه وملابساته، حتّى يكشف النصّ للمتلقي أبعاده ويهبه مفاتحه ومغلقاته"[3]. إنّ بناء المعنى من خلال التشكيل البياني النصّي ناتج عن العمل، الذي أُجري في وضعية خطابية معيّنة وانطلاقا من التوجيهات المقدّمة من التشكيل ذاته، ويبقى مفهوم التوجيهات، الذي تقدمه الملفوظات مفهوما إشكاليا.

واعتبارا للفكرة التي تبناها أوسوالد ديكرو O, Ducrot في إطار الجملة، والتسلسلات البسيطة للجمل، يمكننا القول أنّ فعل القراءة متمثّل في الاشتغال انطلاقا من التوجيهات، التي يقدمّها التشكيل

[1] -H, Weinrish, « Le temps et les personnes », Revue Poétique, Editions Le seuil, N°39, Paris 1979, P339.

[2] -M, Charolle, « Les plans d'organisation du discours et leur interactions » , dans parcours linguistique de discours spécialisé, Peter Lang, Berne 1993, P302.

[3] – فاطمة الشدي، المعنى خارج النصّ، أثر النص في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي، دمشق 2011، ص 119.

البياني النصّي، وباستغلال المؤشرات، التي تقدّمها وضعية التّفاعل، ولكن مثلما يشير إلى ذلك أوسوالد ديكرو في قوله:" لا يمكن للسانيات أن تُحدّد ضمن المكوّنات الوضعية المتعدّدة العنصر، الذي يحتفظ به المؤول باعتباره عنصرا وجيها (مفيدا)، وما هي العناصر التي سيهملها، فهناك عدّة طرائق محتملة للعمل بالتوجيهات التي تنقلها الجملة"[1]، وهو ما يصفه راستييه F.Rastier بمصطلحات قريبة، فيبدو النصّ سلسلة من القيود، التي تعيّن المسار التأويلي، فكلّ قارئ يملك الحرية في اتّباع مساره الخاص، وهو حرّ في تشتيت أو إهمال المسارات، التي يضعها النصّ تبعا لأهدافه ولوضعيته التاريخية"[2].

إنّ هدفه اللسانيات التداولية، التي طوّرها أوسوالد ديكرو متمثّل في السماح لنا بـ"تخيّل الاستراتيجيات المفروضة من قبل المتكلّم على المرسل إليه لتأويل خطابه"[3] ، وبالالحاح على قول ديكرو، نستشف المعايير التي يفرضها النصّ من أجل القراءة، يقول ديكرو:" ما هو مهمّ بالنسبة لفهم النصّ، ليست فقط المؤشرات التي يقدّمها للمرسل إليه، ولكن أيضا تلك العمليات التي يقيّده إليها، إضافة إلى المسار الذي يوجّهه إليه". إنّ مثل هذا التفكير، الذي يدور حول القيود التي يمارسها التشكيل البياني النصّي على إنتاج النصّ تدخل في نطاق الأبحاث اللسانية، ومن الناحية العكسية، يمكننا القول أنّ المعنى التوجيهي " يهدف إلى بناء سياق ضروري لكلّ تأويل" بمفهوم كليبر[4]، بغرض تحويل سياق ما إلى سياق آخر. وفي بعض الأحيان يكون التحويل عاما، إنّ الجملة هي التي تحدّد السياق وليس العكس، وهي التي تقدّم التوجيهات لتشكيل نموذج–هدف انطلاقا من نموذج مصدر. يقول كليبر بشكل عام :" إنّ السياق غير محدّد مسبقا، ولكنّه محدّد أو مبني بوساطة الجملة ذاتها"[5].

وحتى نتفادى الوقوع في نزعة بنائية جذرية، لن نتبنّى هذا الموقف النهائي للتداوليين أمثال ديكرو، وسبربر وولسن، وموشلر وربول، الذين يعتبرون المعنى توجيها محضا وليس وصفا. أمّا مع "جورج كليبر" Kleiber ، سوف نتبنى فرضية أكثر واقعية، ويبدو أنّها متلائمة مع تعقّد الظواهر الملاحظة: إنّ معنى الوحدات اللسانية ليس متجانسا، ولا يمكن أن يكون من طبيعة واحدة، وبمصطلحات أخرى ليس المعنى بمرجعي ولا توجيهي، يقول كليبر:" الفرضية التي نقترحها تتمثّل في خضوع المعنى لنموذجين مرجعين مختلفين: النموذج الوصفي، الذي يشير إلى الشروط (الضرورية، أو الكافية، أو النموذجية) التي يتعيّن

[1] -O, Ducrot, Les mots du discours, Editions de Minuit, Paris1980, P 33.
[2]-F,Rastier, Sens et textualité, Hachette Editions, Paris 1989, P 18.
[3] - O, Ducrot, Les mots du discours , P 11.
[4] -E, Kleiber, « Contexte, interprétation et mémoire : Approche standard vs approche cognitive », Langue Française, N°103, Larousse, Paris 1994, P 17.
[5] -Ibid, P 18.

بها كيان ما، والنموذج التوجيهي، الذي يعيّن وسيلة الوصول أو بناء المرجع. فالنموذج الأول إسنادي، بينما يضع النموذج الثاني الآليات الحركية (مبهمات، استنتاجات)، التي تشكّل خصوصيات المرجع، ولكن هي عوامل مساعدة للوصول"[1].

تتمثّل حجّة كليبر في افتراض أنّ معنى الملفوظات إذا كان مبنيا خطابيا، فذلك يعني أن المعنى بإمكانه أن ينتج من عدم خارج كلّ معنى تواضعي وثابت بين الذّوات. إنّ المفهوم غير الثابت للمصطلحات: القدر، المقاومة، الواجب، الحرية، المستعملة في بعض الخطابات بطريقة معيّنة أقلّ ثباتا من المصطلحات: الطائرة، الذّبابة، الكرسي، لأنّها علامات مجرّدة يصعب من خلالها صياغة معنى ثابت بين الذّوات، ولكن الاختلاف واللاثبات الذين يميزاها محدّد، ثمّ لا يعني ذلك أنّ المحتوى المعيّن لـ"الواجب"، أو "الحرية" أقل من المحتوى الخاص بـ"الطائرة"، "الدبابة"، باعتبارها نتاج تجربة إدراكية.

وحتى العلامات الأكثر تجريدا في اللغة تمتلك نواة بإمكان المتلفظين الوصول إليها. إنّ مع النظرية الحوارية لباختين M.Bakhtine ، يمكن القول أنّ الذوات المتحدّثة لمجموعة خطابية معيّنة، ترتكز على المخزون اللانهائي من سياقات الاستعمال السابقة للكلمات الخاصّة بلغاتها. في الجانب العمودي للكلام ينبغي أن نُرشّح وجود الخطاب، أفعال الكلام السابقة، كلام الآخرين، الرأي العام، ويمكن أن نمثل لذلك بهذا الشكل:

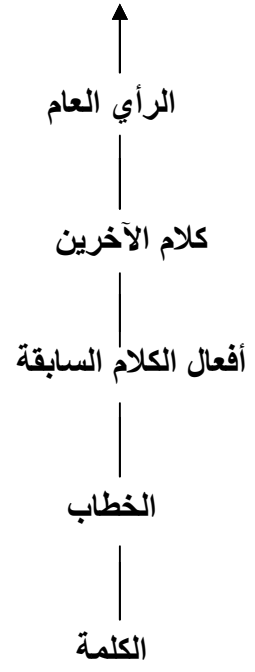

[1] -G, Kleiber, "Sens, référence, et existence: Que faire de l'extra linguistique", Revue Langage, N°127, Larousse Editions, Paris 1997, P 32-33.

إنّ هناك انتقال معرفي ومنهجي من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى لاستعمال اللغة، والكلام عادة ينطلق من الكلمة كوحدة لغوية ذي معنى، إلى الخطاب الذي يتحدّد على أساس المتخاطبين وملابسات العملية الخطابية، ليستند في بلورته وتكوّنه على أفعال كلامية سابقة وكلام الآخرين والرأي العام.

- عودة إلى مسألة السياق:

إنّ مفهوم السياق الذي ارتبطت به التداولية كثيرا خضع لعدّة تعديلات، لقد كان هذا المفهوم مرفوضا في اللسانيات، ذلك أنّ دراسة اللغة باعتبارها وضعا تعدّ مستقلة عن تحقيقاتها في سياق الملفوظات. إنّ السياق لا يعمل إلا على رفع الغموض، أو لإنقاذ بعض الملفوظات اللانحوية من الانحراف، وعلى أيّ حال السياق غير محدّد، ويعيّن " العناصر التي تكمّل أو التي تضمن التأويل الشامل للملفوظ"، إضافة إلى تمكّن السياق من رصد المواقع، التي تنبعث منها هذه العناصر بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتحدّد السياق خارج لغوي في العناصر التالية:

- السياق أو وضعية التفاعل الخطابي الاجتماعي، بمعنى وضعية التلفظ، والوضعية التأويلية (المتفاوتة أم غير المتفاوتة في الزمان والمكان).

- المعارف العامّة المفترض تقاسمها: التمثّلات النفسية والثقافية المكوّنة مسبقا للذوات الداخلة في إطار التاريخ ما بين الذوات.

وفي هذا كلّه، نتقبل أن يكون السياق عنصرا أساسا في كلّ عملية تأويلية تداولية، ويمكن أن نستخلص من ذلك:

1- مهما كانت الجملة، فهي بحاجة إلى سياق:

إنّ الجمل الواقعة خارج سياق الكتب النحوية والمراجع اللسانية تستدعي سياقا تأويليا، يقول جورج كليبر:"تتحدّث عن السياق التأويلي، بمعنى القيم القولبية، التي تسهم في إنتاج تأويل ما"[1]، فلا يمكن تأويل ملفوظ من قبيل "محمد يقرأ كتابا"، ولا يمكن فهمه إلا في وضعية محدّدة، ويكون قابلا للتأويل على أنّه مدح، ذمّ، أو إخبار بكلّ بساطة، أو مدلول، حيث يريد المتكلّم أن يكون محمد من المتعلّمين، أو أنّ قراءة الكتاب دالة على تمضية الوقت أو التسلية.

[1] -G, Kleiber, « Contexte, interprétation et mémoire : Approche standard vs approche cognitive », P 16.

2- **يختار السياق وفق قابلية الولوج إليه:**

نُجيب عن السؤال: كيف يتمّ بناء سياق وجيه؟ إنّه السياق، الذي يمكن الوصول إليه، والذي ينتقى من أجل تأويل جيّد، إنّ الوصول إلى هذا السياق تحكمه قاعدتان :

- يطغى السياق الخاص دائما على السياق العام، يقول جورج كليبر :" إنّنا لا نعود إلى السياق العام إلا للضرورة، أوفي حالة عدم التمكّن من الوصول إلى السياق الخاص"[1].

- إذا توفّر السياق اللساني، فإنّنا لا نبحث عن أيّ عنصر في الوضعية خارج لغوية، لاعتقاد أنّ بلوغه أقلّ مشقّة من بلوغ العنصر اللساني المقحم في الذّاكرة.

3- **السياق يستلزم الذّاكرة:**

انطلاقا من اعتباره حقيقة تاريخية ومعرفية، يتوقّف السياق على أن يؤخذ كمعطى خارجي عن الذّات، يقول جورج كليبر:" إنّ السياق اللساني، والوضعية خارج لسانية، والمعارف العامّة تعالج جميعها الذّاكرة، ذلك لأنّها تتضمّن أساس التمثيل الداخلي، حتى إن اختلفت من حيث المصدر ومن حيث مستوى التمثيل (الذاكرة القصيرة، الذّاكرة الطويلة.....إلخ)[2]. ومثلما هو مقترح منذ 1983 من قبل بروندونر A, Berrendonner فإنّ الوحدات السياقية مثل الوحدات التكرارية والمبهمات يمكن إعادة تحديدها ومعالجتها بمصطلحات تقحم الذّاكرة في التحليل، يقول بروندونر:" لنفترض أنّ كلّ تفاعل كلامي يتضمّن وجود ذاكرة خطابية أو مجموعة من المعارف المتقاسمة من قبل المتكلمين بشكل واع، وأن يكون للتواصل هدف - مهما كان الأثر- التأثير على هذه الذاكرة، بمعنى إثارة تعديلات تواضعية"[3].

إنّ مفهوم الذّاكرة النصّية أو الخطابية مختلف عن مفهوم التشكيل البياني النصّي، الذي تحدّث عنه بروندونر (1997)، إنّ القصد الأساس من كلّ تفاعل هو الانتقال من حالة مفترضة أو موجودة من الذاكرة الذّواتية للوصول إلى حالة أخرى جديدة، وبتعبير آخر، يرتكز كلّ تفاعل على ذاكرة التفاعلات والكلام السابق، ويستهدف وضع حالة جديدة للذّاكرة، التي تكون قاعدة للتفاعل اللاحق. والتشكيل البياني النصّي يقدّم فكرة الذّاكرة التي يضعها أو يفترضها، وباعتباره نموذجا مقلصا، فإنّ التّمثيل الخطابي لا يستعين أبدا إلا بالمعارف الجزئية الضرورية في ذلك الحين. إنّ التّمثيل لا يستدعي كلّ ذاكرة العالم،

[1] - G, Kleiber, « Contexte, interprétation et mémoire : Approche standard vs approche cognitive » , P 19.

[2] - G, Kleiber, , « Contexte, interprétation et mémoire : Approche standard vs approche cognitive », P 19.

[3] -A, berrendonner, "connecteurs pragmatiques et anaphores", Cahiers de linguistique française, N°5, Université de Geneve, 1983, P 230.

ومجموع المعارف الموسوعية للذوات المخزّنة في الذّاكرة البعيدة الأمد، ولكنّه يستدعي المعارف الضرورية التي يحتاج إليها في ذلك الحين.

إنّ مفهوم الذّاكرة النصّية يسمح بمعرفة أنّ الوحدة اللسانية في لحظة دخولها في إطار النصّ تتحوّل لتصبح عماد التكرارات الأخرى، وبتعبير آخر فإنّ للكيانات النصّية قدرات تكرارية مسبقة. ومفهوم الذّاكرة الخطابية يفضي إلى اعتبار الجمل الموجودة في ملفوظ سابق جزء من الذّاكرة، فهي تسمح بتفسير أنّ عدد التكرارات لا يحتمل سوابق محدّدة وقابلة للتحديد في السياق اللغوي السابق ولا حتى اللاحق، يقول بروندونر:"الذاكرة الخطابية هي مجموع المعارف المتقاسمة بين المتكلمين عن وعي"[1]، ما يسمح له بتحديد كلّ تفاعل على أنّه مؤثر على هذه الذاكرة لإحداث التعديلات: إنّ الذّاكرة الخطابية هي ما يسمح ويستهدف التفاعل الكلامي في الآن ذاته، وبالتالي عندما نحلّل مثلما فعل جون ميشال أدام[2] دور الرابط "مادام" في هذا المثال:" لا عتاب مادمت تحترمني"، فالشطر الثاني من الجملة يوحي إلى أنّ المتلفظ الأول يفترض حالة سابقة للتفاعل، حيث يكون المتلفظ الثاني قد أبرز بطريقة أو بأخرى "الاحترام". يتعلّق الأمر بنقطة قوّة تسمح بإثبات الجملة " لا عتاب". مثل هذا المثال، وأمثلة أخرى تسمح بفهم شيئا أساسا: إنّ الذّاكرة الخطابية يتمّ تغذيتها وباستمرار عن طريق أحداث خارج لسانية مقامية، وبالأخصّ عن طريق ملفوظات مرتبطة بالأحداث، وهي الأحداث ذاتها. فكلّ تلفظ منجز يعدّ موضوع معاملة معقّدة، يقول بروندونر:" نجد التلفظ غير المرفوض في لحظة التلفظ، يعدّ بشكل آلي مقبولا، ولا نقصد بذلك التلفظ ومحتواه الحرفي أو الجانبي، وإنّما كلّ الاستنتاجات المنطقية، الحجاجية،....المتمخّضة منها"[3]، وينبغي عدم تجاهل الجملة، التي تأتي بعد "مادام"، إذ هي مقبولة في مقامها (تحترمني)، ويريد المتلفظ إيصال :" العلاقة مستمرة بيننا"، ويمكن أن نذهب بها بعيدا من حيث أنّها تدلّ على "العلاقة الحميمية".

- تطوّر النصّ واستمراريته:

في خدمة العلامة اللسانية، يبرز الخطاب مكوّناته بطريقة متواصلة بالضرورة، ولكن مثل هذا النظام لا يخلو من ظاهرة الإعادات والتكرارات، التي تضمن الاستمرارية الخطابية، فمن الملائم جدا أن نستعلم عن العناصر التي تسمح بتطويره وتفادي الانقطاعات التي تسيء إلى وضوحه في الآن ذاته. إنّ إقحام تغييرات جديدة في النصّ السردي، وملمح جديد في الوصف، وحجّة جديدة في نصّ سجالي ينبغي

[1] - A, berrendonner, "connecteurs pragmatiques et anaphores" , P 230.
[2] - J.M, Adams, Eléments de linguistique textuelle, Margada, Bruxelles, Liège 1990, P 237-252.
[3] -A, Berrendonner, "connecteurs pragmatiques et anaphores", 1983, P 231.

أن يبرز كتسلسل ممكن ومتلائم مع ما سبقه. يبدو النصّ الكامل حقلا من القوى، حيث يحدث توتّر دلالي وشكلي بين مرجعية القول والتوجيه نحو غاية معيّنة.

1- **الانسجام:**

بارتباطه بشروط تأويل متوالية من الملفوظات حسب سياق معيّن، يتواجد الانسجام غير خاضع بشكل مباشر لخصوصيات النصّ اللسانية: إنّ الحكم الأخير يعود إلى المتلقي، حيث يسمح بتقييم تطابق هذا الحكم إزاء مقام التلفظ، فالفعل الكلامي ذاته هو الذي يخضع للانسجام أو عدمه بالنظر لهدف معيّن، طلب معلومة دقيقة، فالانسجام يمكن الحصول عليه في أثناء هذا الحوار القصير:

أ- هل تبحث عن شيء ما؟

ب- محفظتي.

إنّ الانسجام هنا واقع في الثنائية (سؤال/جواب) بواسطة التسلسل التركيبي المضمر ما دام الجواب "محفظتي" يعدّ متمّما للسؤال المطروح، ومتمّما لإجابة تامّة محذوفة، وهي من قبيل "أبحث عن محفظتي". ولكن الاحتفاظ بعلاقات الانسجام لا يفرض التناظرات الشكلية القويّة، لأنّ المنطق يتدخّل في أغلب الأحيان لضمان الانسجام، فمثلا: "بدأ محمد يسمن، فهو يأكل كثيرا"، فهي منسجمة لأنّها تركّز على جملة/فرضية سابقة: "عندما نأكل كثيرا نسمن"، وهي حالة عامّة تفسّر الحالة الخاصّة. مثلما يمكن لبعض المقاييس خارج لسانية التّدخّل في ضبط الانسجام، فمثلا عندما يقول أ لـ ب:

أ: عندما أقول نعم، فذلك طريقة في الحديث فقط.

ب: لكل شخص قدره في الحياة.

إنّ مثل هذه الجمل/ الأجوبة صعبة النّفاذ بالنسبة للقارئ، حتّى إن بدت واضحة بالنسبة للمتحاورين. يبدو هذا الخطاب منسجما، ذلك أنّ الخطاب السخيف يثير الشكّ والقلق التأويلي عند القارئ البعيد عن الفهم والتأويل.

2- **التماسك:**

يرتكز تماسك الخطاب على العلامات الدلالية واللسانية، التي ينشئها بين الملفوظات. إنّ التسلسلات التركيبية، والصيغ التكرارية، والتناظرات النصّية أو المرجعية، والتنظيم الزّمني للأحداث المثارة تقدّم للنصّ بعدا قويا للتماسك، فيمكن للمتوالية اللفظية أن تكون متماسكة وهي خالية من إشارات

التماسك، فقول: "لماذا أنت حزين؟ الحياة لا تستحق كلّ ذلك". وحتى متوالية متماسكة يمكن أن تكون خالية من التماسك، في قولنا مثلا: "لم يلتحق محمد بمقرّ عمله، لقد وصل بعد ساعة من التأخر".

لا يسمح التمثيل الاسمي المزدوج محمد/ أنت/عمله، ولا التمثّل الزمني الموظّف بإزالة الغموض بين الجملتين الاسناديتين (لم يلتحق/وصل)، وليس التماسك ضروريا وكافيا من منظور التنظيم النصّي، وإنّما هو دعامة ضرورية للتكوين الجيّد للخطاب، بينما في المثال: "محمد مريض جدا، لن تأتي اليوم"، من الصعب أو من المستحيل ربط الاسم (محمد) بالضمير (هي) في الشطر الثاني من المثال، لأنّها تحيل إلى شخص مؤنث ومحدّدة في الخطاب في ظروف سياقية معينة.

إنّ مثل هذه الأمثلة، التي تتكوّن من مجالات دلالية مختلفة تتفاوت في توظيفها شعرا أو نثرا، وهي نوع من الكتابة، تتشاكل فيها المعاني المتناقضة تبعا لتراكيبها، نجد كتابات كثيرة من هذا النوع، تتجاذب فيها الكلمات حينا وتتنافر في أحايين كثيرة، ففي قصيدة دسنوس Desnos الموسومة: Un jour qu'il faisait nuit يقول فيها:

Il s'envola au font de la rivière. [...]

Le compas traçait des carrés et des triangles à cinq cotés.

Apres cela il descendit au grenier. [...]

Alors nous avancions dans une allée déserte ou se pressait la foule.

Quand la marche nous eut bien reposé nous eûmes le courage de nous asseoir puis au réveil.

Nos yeux se fermèrent et l'aube versa sur nous les réservoirs de la nuit.

من الملاحظ في أثناء قراءة تشدّنا هذه الاستعمالات اللا مألوفة، وتعتبر من موجّهات تفاعلنا مع النصّ، إنّها تناقضات منطقية–دلالية تجمع بين مصطلحات لا تجتمع عادة، فيمكن الحديث عن الكتابة المخترقة[1]، وهي ترتكز على التقلبات المعجمية الواضحة بين (s'envola/plonge)، (descendit/monta)، (secha/trempa)، إضافة إلى استعمال معايير جدّ غريبة في : المثلثات والمربعات التي تتكون من خمسة أوجه، كذلك في المنطقة القاحلة التي يهرع إليها الناس.

[1] -J.François. Jeandillou, L'analyse textuelle, Armand colin éditeur, Paris 1997, P 83.

إنّ مظهر هذه التّحوّلات لا يسمح بإعادة تشكيل تماسك خاضع لمعايير المنطق المشترك، ذلك أنّ النصّ يشكّل حيّزا للدلالة المستقلة، وحقلا من العلاقات الدلالية، حيث لا يخضع الإفادة إلى قيود الخطاب العام. والكتابة ذاتها نجدها عند القاص الجزائري السعيد بوطاجين، الذي يقول في كتابه:" تاكسانة، بداية الزعتر، آخر الجنّة": أنا أيضا أرسلت أدعية إلى هناك، لكنّها لم تتوضأ، خرجت من فمّي كالعفاريت وسقطت في الوادي، فانكسر عمودها الفقري، وتناثرت أسنانها، كانت أدعيتي بأسنان، لا أحد يصدّقها، ينقصها التواضع، ضحت. يا لتلك الضحكة ! قال لها مرّة لو أنت أعرتني واحدة لأسرجتها وغزوت المدن الآثمة"[1]، ويقول في موقع آخر:" اجتمع البرابرة لدراسة شكل إعدامها بالفصحى، وإذ صوبوا خناجرهم نحوها انطفأت أزهار البنفسج بعيدا، وفي النؤى ولولت دالية من شدّة التّعب، قالت: عجب العجب أن يمتطي الخزّ صهوة الذّهب، لكم أوزاركم ولنا أنهار من الطرب، نهر على الصدفة متكئ وآخر على اللهب، وآخر دعوناه من وحي العنب"[2]، لقد اجتمعت كلمات ما كان عليها أن تجتمع، إلا أنّ القاص أراد من كتابته إثارة فضول القارئ، وجعله يبحث في المتناقضات وفي اللا مألوف، ونعتبر ذلك من موجّهات القراءة في النصّ الأدبي، إذ يتساءل القارئ حتما عن علاقة الأدعية بالوضوء، وكيف للأدعية أن تشبه العفاريت المجسّدة في شكل إنسان حامل لعمود فقري وأسنان، فلا بد للقاص من وراء ذلك مقاصد سميائية وتداولية، ومثّل دعاءه بالعفريت، الذي لا يصدّق وجوده أحد، والانطلاق من هذه الفرضية يجعل دعاء القاص لا جدوى منه ويصبح في عداد الخرافة، مثلما حدث في المثال الثاني، فقد تشاكلت الكلمات والتراكيب في لوحة فنّية اجتمع فيها الحقيقي بالخيالي إلى حدّ تماهي الحدود بينهما.

والقارئ ضمن هذه المعالم يتّخذ مواقف مختلفة، إمّا أ، يذوب مع النصّ في حال ولوجه إلى المعاني الخفية وتمكّنه من فكّ الشفرات، أو أن يتّخذّ موقف الابتعاد عن النصّ دون أن يتخلى عن تصوّر تمثّلاته والتعليق عليه، يقول كما أبو ديب:" ...ثمّة صوت داخلي ينصهر في عالم النصّ، وصوت خارجي يمثّل مستوى أعلى من الوعي لا يسمح بالانصهار، بل يبدو قابعا على مسافة من النصّ، قادرا على رؤيته وتمثّله والتعليق عليه وتفسيره"[3]. ومن خلال ما ذُكر، لا يمكننا الحديث عن النصّ الذي تحدّد في بنية لغوية بكلّ معالمها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية دون الإحالة إلى ما يفرضه على القارئ من شروط يستأنس بها القارئ ليلج إليه، ومن هذه الشروط ما يضمن استمراريته مثل الإعادات

[1]– السعيد بوطاجين، تاكسانة، بداية الزعتر، آخر الجنة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو 2009، ص12.

[2]– نفسه، ص37.

[3]– كما أبو ديب، الحداثة، السلطة، النصّ، مجلة فصول، المجلّد4، العدد3، مصر1984، ص49.

والروابط...وفي حقيقة الأمر، تعدّ قيودا تفرضها فرضا مطلقا، لأنّ فعل القراءة مرتبط بها ارتباطا شديدا، ناهيك عن وظيفتها التوجيهية، التي يؤطّر بها القارئ معرفه وحدود تفكيره.

ومن الملاحظ أنّنا أثرنا إشكالية وجود لسانيات توجيهية، وتداولية نصّية علما أنّ التداولية من مهامها دراسة الجمل المعزولة، ولكن إذا انطلقنا من فكرة استعمال اللغة، فإنّ النصّ خاضع للملمح التداولي، باعتباره ممارسة للغة في سياق معيّن (وهنا نقصد السياق التركيبي والصوتي والدلالي)، ثمّ أنّ قراءة النصّ حاليا خاضعة لعناصر تُستنبط من الدّرس اللساني التّداولي مثل التّلفّظ، الذي ضبط أمارات يمكن الكشف عنها في النصّوص المتداولة، وإن لم يحظ النصّ بتداوليته مثلما نادى إلى ذلك بعض الباحثين أمثال جون ميشال آدم نظرا للحدود المفروضة عليه، فإنّ الباحثين التّداوليين أكّدوا أكثر من مرّة إمكانية الكشف عن العلامات التّلفّظية التداولية في النصوص الأدبية، من أفعال كلامية، مضمرات، حجاج...، وهي عناصر وجيهة في أثناء القراءة وموجّهة في الآن ذاته، رغم حلول ما يدعى بـ"تداولية الخطاب" المواكبة للاهتمام بالسياق الخارجي، وبالذّاتية خصوصا، وهنا تطرح إشكالية النصّ في ملمحي الإنتاج والنتاج، أو التلفظ والملفوظ الذين تتعقّد دراستهما نظرا لطبيعة النصّ المغلقة من حيث البناء والتشكّل، ومن حيث شبكة العلاقات، التي تفرض حدودا للفهم والتأويل.

الهوامش:

- إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (د.س.ن). 1

2- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط5، مكتبة الخانجي، ج1، الكويت 1985.
3- السعيد بوطاجين، تاكسانة، بداية الزعتر، آخر الجنة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو 2009.
4- عبد المالك مرتاض، في نظرية النصّ، مج1، المجاهد، ع1424.
5- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة بيروت، لبنان 1985.
6- فاطمة الشدي، المعنى خارج النصّ، أثر النص في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي، دمشق 2011.
7- كمال أبو ديب، الحداثة، السلطة، النصّ، مجلة فصول، المجلّد4، العدد3، مصر1984، ص49.

8- نقلا عن محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق العربي، القاهرة 1991.
9-صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصّ بين النّظرية والتّطبيق، ط1، دار قباء للطباعة، القاهرة (د.س.ن).

10–كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنصّ، مدخل على المفاهيم الأساسية والمنهجية، ترجمة وتعليق وتمهيد سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر (د.س.ن).
11–محمد الصغير بناني، "مفهوم النصّ عند المنظّرين القدماء"، مجلة اللغة والأدب، ع12، الجزائر 1997.
12–نور الدين السدّ، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 1997.

13- J.Dubois et autres, Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Paris 1995.
14- J.M, Adams, Eléments de linguistique textuelle, Margada, Bruxelle, Liege 1990.
15-F,Rastier, Sens et textualité, Hachette Editions, Paris 1989.
16-A, berrendonner, "connecteurs pragmatiques et anaphores", Cahiers de linguistique française, N°5, Université de Geneve, 1983.
17-E, Kleiber, « Contexte, interprétation et mémoire : Approche standard vs approche cognitive », Langue Française, N°103, Larousse, Paris 1994.
18-G, Kleiber, "Sens, référence, et existence: Que faire de l'extra linguistique", Revue Langage, N°127, Larousse Editions, Paris 1997.
19-H, Weinrish, « Le temps et les personnes », Revue Poétique, Editions Le seuil, N°39, Paris 1979.
20-J.François. Jeandillou, L’analyse textuelle, Armand colin éditeur, Paris 1997.
21-M, Charolle, « Les plans d’organisation du discours et leur interactions » , dans parcours linguistique de discours spécialisé, Peter Lang, Berne 1993.
22-O, Ducrot, Les mots du discours, Editions de Minuit, Paris1980.